

الاستعمال اللغوي للنحو العربي
The linguistic use in Arabic grammar

* بوشاكر عمر¹، حورية عميروش²
BouchakEr amar¹, Houria amairouche²

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

مخبر اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغات

University of Algiers 2 Abou el kacem saadallah - Algeria
alomrani28@gmail.com¹ Houria Amir@gmail.com²

تاريخ النشر: 2021/09/02	تاريخ القبول: 2021/04/11	تاريخ الإرسال: 2020/11/08
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص البحث

النحو العربي لم يكن تناؤاً للبنية اللغوية مستقلة عن أحوال الاستعمال المختلفة، حيث قدم النحاة مسائل مرتبطة بالمتكلم، مما يُظهر أثره على البنية ذاتها، ويحدد موقفه في الإعراب وفي التمييز بين القول والكلام، ومسائل أخرى مرتبطة بالكلام الذي هو دليل المعاني المتداولة بين الناس، وهو الذي يعرض حاجاتهم المتداولة فيما بينهم، لذلك فأهم وظيفة تقدمها اللغة أن تحمل فائدة إلى سامع أو تطلبها منه....ومباحث أخرى، وهذا ما نتناوله في بحثنا هذا من خلال عرض بعض قضايا التواصل والتداول الخاصة بالنحوي العربي واستعمال اللغة.

الكلمات المفتاح: تداولية، نحو، لغة، متكلم، مخاطب، خطاب

Abstract :

Arabic grammar was not a discussion of the linguistic structure independent of the different usage circumstances, where grammarians presented issues related to the speaker, which shows its effect on the structure itself, and determines his behavior in parsing and in the distinction between saying and talking, and issues related to speech, which is a guide to the concepts circulated among people, and which presents their needs that are mutual among them. Therefore, the most important service provided by language is to carry a benefit to a hearer or request it from him ..., and this is what we deal with in this article by presenting some issues of communication and deliberation related to Arabic grammar and language use

Keywords: deliberative, grammar, language, speaker, address, discourse

* عمر بوشاكر : alomrani28@gmail.com



مقدمة:

قد تكون البلاغة العربية القديمة وحدها كافية لأن تمثل كثيراً من مباحث اللسانيات الحديثة، لما تناولته من قضايا عديدة ترتبط بالاتصال واستعمال اللغة . ولأن خصائص التركيب اللغوي مجالا خصبا وجب النظر أيضا فيما يشمله النحو العربي من مسائل ترتبط بعناصر الاتصال المعروفة : المتكلم، السامع، والخطاب في ذاته ولم يكن النحو بعيدا عن البلاغة في هذا الموضوع وفي غيره بل إن بينهما اتصالا وثيقا في الدرس القديم، وكثيرا ما تقيّم البلاغة أحكامها على المقولات النحوية .

وعلم النحو نفسه، لم يكن تناولا للبنية اللغوية دون النظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة حيث اهتم بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعدّه منتج الخطاب، مما يُظهر أثره على البنية ذاتها، وكذلك السامع ونص الخطاب، وذلك أن اللغة، وهي موضوع النحو، تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول، نحو ما جاء في تعريفها وعرض وظيفتها الأساسية لدى (حازم القرطاجني): ((لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى بعضهم على تحصيل المنافع وإزاحة المضار وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها، وجب أن المتكلم يبتغي إما إفادة المخاطب وإما الاستفادة منه))¹

فالكلام دليل المعاني المتداولة بين الناس، وهو الذي يعرض حاجاتهم المتداولة فيما بينهم، لذلك فأهم وظيفة تقدمها اللغة أن تحمل فائدة إلى سامع أو تطلبها منه

فليست اللغة بُنى وتراكيب مستقلة بذاتها، بقدر ما هي قائمة عن الفعل الحي، والأداء الفعلي الذي تتضمنه . ولقد عرض (عبد القاهر الجرجاني) في مطلع دلائل الإعجاز تصويره للنحو والحاجة إليه : ((ومفاد نصه أن النحو الذي يُعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية، لا يمكن أن يُعدَّ نحواً، وأن النحو هو الوصف الذي يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى باعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة))²

فالنحو في نظره يتجاوز النظر في العلاقات القائمة بين عناصر البنية فيما بينها، العلاقات بين البنية ذاتها وما يمكن أن تؤديه من وظيفة وأغراض كلامية في واقع الاستعمال، وبهذا المعنى يمكن أن نقول إنّ النحو الذي يدعوا إليه الجرجاني (ومن هذا حذوه من البلاغيين والأصوليين) نَحْوٌ (وظيفي) باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة الوظيفية التي تؤديها في التواصل .

فمعرفة أحوال المتخاطبين، وظروف أداء الخطاب بينهم ضرورة لصناعة النحو، وفيما يلي عرض لبعض قضايا التواصل والتداول، وفق العناصر التالية:

1. تداولية المتكلم في النحو العربي .
2. تداولية المخاطب في النحو العربي .
3. تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي .

أولا : تداولية المتكلم في النحو العربي :

للمتكلم مكانة بارزة في الدرس النحوي العربي، حيث يعتد به في كثير من المباحث نحو الفرق

بين

الكلام والمتكلم والتكليم، ((التكليم تعليق الكلام بالمخاطب، فهو أخص من الكلام، وذلك أنه ليس كل كلام خطابا للغير))³، ويضيف ((والمتكلم هو فاعل الكلام))⁴ فقد سمي متكلماً بالنظر إلى الفعل الذي يؤديه، وتجاوز ابن جني ذلك إلى حد أنه أرجع ((أمر الرفع والنصب والجر للمتكلم نفسه))⁵، في حديثه عن موقع المتكلم في الإعراب فهو الذي يملك المعنى الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، لذا كان ظاهر البنية وشكلها من اختصاصه هو دون غيره، والكلام نفسه حظي باهتمام النحويين، لاسيما في المبحث المشهور بالفرق بين (الكلام والقول)، فالجال الدلالي للقول هو الخفة والحركة، خلاف مجال (الكلام) الذي يتحدد في ((القوة والشدة))⁶ ويعد كل كلام قولاً وليس كل قول كلاماً⁷، ويجمع الشروط التي حددها النحاة للكلام في ((كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه))⁸ وزاد السيوطي على هذه الشروط شرطا آخر هو القصد، حيث لا يعتد بالكلام الصادر عن الساهي والنائم لعدم توفر هذا الشرط يقول : ((... إنك إذا قلت قام الناس اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم...، فعلم بهذا أن الإفادة (قام الناس) الإخبار بقيام جميعهم بشروط:

الأول: ألا تبدئه بما يخالفه ، . الثاني : ألا تختتمه بما يخالفه، . الثالث : أن يكون صادراً عن قصد⁹ وكذلك فعل ابن هشام، حيث أدخل القصد في مفهوم الكلام، فقال : " الكلام هو القول المفيد بالقصد"¹⁰، والمراد بالقصد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلم، لأن ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه، مرتبط به، لا بغيره. ومما تظهر فيه القيمة التداولية للمتكلم من خلال القصد، قولنا :¹¹ جاءني زيد (جملة فعلية) يظهر فيها الاهتمام بالمعنى قبل الشخص المسند إليه.

. زيد جاءني (جملة اسمية) يظهر فيها الاهتمام بالشخص قبل المجيء والمسد، وكذلك ما في التنكير من تعظيم في (جاءني رجل)، وما في التعريف من أنه لا يعادله أحد من الرجال في (جاءني الرجل)، وكل ذلك متعلق بقصد المتكلم ومنوط به.

فمحلل الخطاب يحتاج إلى معرفة ((موضوع الخطاب، وفي أي جوٍ قيل، وأي مكان، وأي زمان، وكيف يقال، وما الداعي لقوله، وغير ذلك من العناصر الكثيرة جدا التي يؤثر كل منها تأثيراً مباشراً على كيفية قول الكلام وعلى تركيبه وعلى معانيه وعلى الغرض من قوله))¹² ، وقد استند النحاة العرب ولاسيما الوظيفيون منهم إلى (القصدية ومعرفة غرض الباث) بوصفه قرينة تداولية في استخراج الدلالة المستقاة من الخطاب، (...) والذي يصيره مدحا وثناء أو شتما وتقبيحا قصد المتكلم إلى ذلك))¹³، فقد استعمل شيخ النحاة تعبير المنصوب على الشتم في تقدير عامل النصب بـ (أشتم)، وقد مثل له بـ (أتاني زيدُ الفاسقُ الخبيثُ)، فإن الفاسق لا تقدم معلومة إخبارية، ولكنه أراد أن يشتمه بذلك على وفق تحليل سيبويه .

وكثيرا ما فسّر الخطاب القرآني بمنظور عقائدي وأخلاقي بحسب ما يقتضيه المقال التداولي في العرف الديني والشرعي، وتميز الفراء في كتابه (معاني القرآن) بقراءة تداولية في كثير من القضايا، ففي تفسير قوله تعالى: ((وحوّز عَيْنٌ)) (الواقعة: 22)، يقول ((خفضهما أصحاب عبد الله وهو وجه في العربية . لأن ما قبلهما مخفوض .، وإن أكثر القراء على الرفع لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن، فرفعوا على قولك: لهم حوّز عَيْنٌ أو عندهم حوّز عَيْنٌ، والخفض أن تُتبع آخر الكلام بأوله وإن لم يحسن آخره ما حسُن في أوله، أنشدني بعض العرب:

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

فالعين لا تُزجج إنما تكحل، فردوها على الحواجب لأن المعنى يعرف))¹⁴

فهناك إذن وجهان ((للحور)) أحدهما الخفض، ومؤداه الوقوع في محذور عند تلقي النص وفهمه، وصفه الفراء بقوله: أنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن، والآخر الرفع وهو اختيار الفراء وكثير من القراء، ويكشف هذا الاختلاف عن أن لكل بنية تركيبية معناها ومقصدها وغايتها التداولية.

ثانيا: تداولية المخاطب في النحو العربي:

تتضح قيمة السامع في الدرس النحوي من خلال جملة من شواهد، أهمها مفهوم الكلام وأقسامه، حيث قُسم اعتدادا بالسامع، وفي هذا قيمة تداولية. يقول ابن فارس في (باب مراتب الكلام في

وضوحه وإشكاله): ((أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب))¹⁵ فوضوح الكلام قائم على مدى فهم السامع له، بناء على الأساليب اللغوية التي يعرفها، وحقيقة الكلام نفسه مرتبطة بـ ((ما سُمع وفهم، وذلك قولنا: قام زيد وذهب عمرو))¹⁶ والواقع أن لا فصل بين المتكلم والسامع، إذ المتكلم ذاته عُدَّ كذلك لأنه فاعل الكلام، ولأنه يتكلم إلى سامع أيضا، وبالتالي فإن حضوره يستدعي وجود السامع والعكس وارد.

ومن شواهد ذلك أيضا ما ذكره ابن الأثير في التفسير بعد لإبهام، إذ يعتمد إلى استعماله لضرب من المبالغة، لتفخيم أمر المبهم وإعظامه، لأنه هو الذي يطرق السمع أولا، فيذهب بالسامع كل مذهب، كقوله تعالى: {وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ} الحجر . 66 . ففسر ذلك الأمر بـ (دابر هؤلاء مقطوع) فإن الإبهام أولا يقع بالسامع في حيرة وتفكير واستعظام لما قرع سمعه، وتشوّف إلى معرفته، والإطلاع على كنهه¹⁷، وهذا أسلوب من أساليب العربية في الكلام، حيث يعتمد المتكلم إلى أن يبهم كلامه ثم يفسره بعد ذلك نحو الآية المذكورة، لما يُعمله الإبهام الأول من مبالغة وتفخيم وإعظام، وإعمال للفكر وتشوّق إلى معرفة المبهم ... وهنا تبدو قيمة السامع ودوره في بناء مثل هذا الخطاب.

والكلام عند النحاة مرتبط بالفائدة وما يحزره السامع من نفع، والفائدة نفسها تتجدد بالسامع دون غيره، ورد في شرح ابن عقيل في شرح الكلام عند النحاة ((اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها (...)) والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه، نحو إن قام زيد)¹⁸ وفي هذه العبارة المتكررة: ((يحسن السكوت، لم يحسن السكوت)) اهتمام بالمخاطب الذي يصدر عنه السكوت على الأداء أو عدمه، أي أن تعريف الكلام كان بالنظر إلى موقف اتصالي ما، وهي قيمة تداولية معتمدة في بيان الكلام من غيره عند النحاة.

وخلاصة ما يحكم الفرق بين الجملة والكلام والقول عند النحاة، أربعة مقاييس، منها ما يرتبط بالمتكلم، ومنها ما يرتبط بالمخاطب، ومنها ما يرتبط بالخطاب في ذاته وهي: الإسناد، والقصد، والإفادة، وحسن السكوت، وهي مقاييس تداولية في الواقع، لاسيما الثلاثة الأخيرة التي لا تتحقق إلا بالاستخدام الفعلي للغة

ومن مواضيع الاهتمام بالمخاطب أيضا، ما ورد في باب الحذف، حيث تميل اللغات فيما يذكره النحويون إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة، أي أنه ينبغي للحذف أن

يقوم على دليل يعرفه المخاطب، نحو قوله تعالى { وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبِيرًا } النحل . 30 . فقد حذف : أنزل ربنا في الجواب لمعرفة المخاطب ب (أنزل) موضوع الحديث، وهي دليل الحذف الذي ينبغي أن يتوفر في كل بنية يعترضها حذف، باتفاق النحاة واللغويين، نحو سيبويه، الفراء، ابن جني، ابن هشام، الزركشي ... وغيرهم وتلك سنة العرب في المواضيع التي يُعرف فيها معنى الجواب.

ونطالع عند ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) رأيه بميل العربية إلى الإيجاز الشديد بقوله : ((إن المحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً وهي إذا ظهرت تم الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ))¹⁹، ويدون البحث التداولي المعاصر الاختصار قانوناً أساساً من قوانين التخاطب، ويقضي هذا القانون بأن يُضمّر المُلقي في كلامه ما دلت عليه القرائن مقالیه كانت أو مقامیه، فاللسان العربي يتميز بميله إلى إيجاز العبارة وطبي المعارف المشتركة طياً، اعتماداً على قدرة المخاطب على تداول ما أضر من كلام، وفي استحضار أدلته التداولية متى اقتضت إلى ذلك حاجة الفهم²⁰ وعبر التداوليون عن هذا الأمر بأكثر من تعبير فمنهم من دعاه ((كيفيات القول))²¹ ومنهم من أسماه ((الاستدلال التجسيري))²² على عمد المتكلم عند صياغة الكلام إلى اختصار الحلقات التي يقدر أن المخاطب قادر على إرجاعها عند التأويل اعتماداً على سابق المعرفة المختزنة في ذهنه .

ثالثاً: تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي:

يحظى الخطاب بقيمة كبيرة في الدرس النحوي العربي، وأول ما يلفت النظر في ذلك دراسة النحاة لأغراض الأساليب، وخروج الأسلوب من معنى حقيقي لاصق، إلى معنى آخر، فتناولوا مثلاً خروج أداة الاستفهام من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معاني أخرى، نحو الإنكار والاستبطاء، وغيرها ونحو الدلالات التي فصلها ابن هشام ل (ال) التعريف، وجعلها نوعين²³ : عهديه وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام، ترتبط بالاستخدام الفعلي للغة، لاسيما أقسام (ال) العهدية وهي:

. أن يكون مصحوباً معهوداً ذكرياً، نحو { إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ

فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ .. } المزمّل . الآية 15 . 20 .

. أن يكون مصحوباً معهوداً ذهنيّاً، نحو { لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ

الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتَحًا قَرِيبًا ۝ ١٨ } الفتح . 18 .

. أن يكون مصحوباً معهوداً حضورياً، نحو { يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ ۝ ١ قُمْ أَلَيْسَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ ٢ } المزمّل . (1) .

(2) ويتضح الاعتداء بواقع استعمال اللغة في القسم الثاني، حيث ينبغي أن تكون الشجرة حاضرة في

الذهن أثناء الخطاب، وهو أكثر اتضاحا في القسم الثالث حيث تكتنف (ال) الحالة الواقعية التي كان عليها الرسول ﷺ، وهو مزمل وكأنها دلالة الإنجاز والأداء .

ومن أهم مباحث النحو العربي التي اهتمت بتداولية الخطاب أيضا، التقديم والتأخير، فتناول النحاة دواعي تقديم المسند إليه، ومنها أن يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه²⁴ نحو: والذي حارت البرية فيه حيوانٌ مُستحدثٌ من جمادٍ

ومنها أن يفيد تقديمه تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي، فيحمل دلالة نفي الفعل عنه وإثباته لغيره، نحو ما أنا قلت هذا، أي لم أقله مع أنه مقول²⁵، ونحو قول المتنبي :

وما أنا أسقمْتُ جسْمِي به ولا أنا أضرمْتُ في القلب نارا

"إذ المعنى أنّ هذا السقم الموجود والضرم الثابت، ما أنا بجالب لهما، فالقصد إلى نفي كونه فاعلا لهما لا إلى نفيهما"²⁶

وذكروا إلى جانب ذلك خروج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر²⁷ : فيوضع المضمير موضع المظهر، نحو التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة في نحو قوله تعالى : { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } الإخلاص . 01 . وقوله { إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ } المؤمنون . 117 . وقوله { إِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ } الحج . 46 .

حيث قدم الضمير ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه، فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظر لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع في ذهنه فضل تمكن²⁸

كما تتقدم بعض معمولات الفعل عن بعض ((لأن ذكره أهم، والعناية به أتم، فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه))²⁹، كما في قول أحدهم: قَتَلَ الظَّالِمُ فُلَانًا مَخْبِرًا عَنْ قَتْلِهِ، فقدم الظالم لأنه يتحدث إلى من ليس له فائدة في أن يعرف قاتله بل يريد معرفة وقوع الفعل به ليخلص من شره .

ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض وقوع الفعل ممن وقع منه، لا وقوعه على من وقع عليه³⁰ كما في قوله تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا } الإسراء . الآية 31 . إذ وجه الخطاب للأغنياء بدليل (الخشية مما لم يقع) فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم، ونحو قوله تعالى في آية أخرى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ }

الإِنْعَام . الآية 151 . والخطاب فيها موجه إلى الفقراء بدليل (من إِملاق) فقدم الوعد برزقهم وهو أهم عندهم من رزق أولادهم، على الوعد برزقهم .

ومن مباحث الاهتمام بالخطاب ذاته في النحو العربي التعبير بالجملة الفعلية واختلافه عن التعبير بالجملة الاسمية، حيث يكون الأول، عندما يتلقى السامع الخبر لأول مرة وليس لديه فكرة عنه، ما الثاني فيكون حين يملك السامع على الأقل أدنى معرفة بموضوع الحديث، لكن المتكلم يرسله بقصد ومبالغة، وقد ذكر ابن الأثير أمثلة له منها قوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ البقرة . الآية 14 . فقد عبروا بالفعل حين حديثهم مع المؤمنين، وبالاسمية مع إخوانهم الكفار، ((لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد (...)) وأما الذي خاطبوا به المؤمنين فكان تكلفاً وإظهاراً للإيمان خوفاً ومداجاة (...)) ولأنهم ليس لهم في عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم³¹

وتحدث النحاة أيضاً عن الوحدات اللغوية، نحو الضمائر، أسماء الإشارة، الظروف الزمانية والمكانية، وزمن الفعل ... وغيرها من الوحدات لا تتحدد مدلولاتها إلا بالنظر إلا عناصر المقام والعبارة التي ترد فيها، وهي بذلك ذات دلالة تداولية، اشترك في دراستها النحويون قديماً، واللسانيون التداوليون حديثاً . ويذكر في الموضوع أيضاً ما قدمه سيبويه في نظريته إلى المعنى وعلاقته بالبنية، إلى جانب ربط ذلك بمدى صحته في الاستعمال ومطابقة الكلام للواقع حيث جعل المعنى في العربية خمسة أقسام³² .

1 . مستقيم حسن : أتيتك أمس، سأتيتك غدا.

2 . محال : أتيتك غدا، وسأتيتك أمس.

3 . مستقيم كذب: حملت الجبل، شربت ماء البحر.

4 . مستقيم قبيح : قد زيد رأيت.

5 . محال كذب: سوف أشرب ماء البحر أمس.

وكلام سيبويه هذا يقودنا إلى قضية تداولية، عرفت باللحن النحوي في المفهوم التداولي، ويقصد به غالباً خرق النظام اللغوي من الجانب النحوي أو الصرفي، وقد يكون ذلك الخرق كامناً في جهل المتكلم بالمنظومة اللغوية، وهذا خرق مؤذٍ للمنظومة لا يسمح به ولا بد من تصحيحه وضبطه، وقد يتوسّع اللحن ليشمل مستويات عدة من بينها المستوى التداولي التكملي، وبالعودة إلى تقسيم سيبويه للكلام نلاحظ أن الكلام المذكور في "4 و 5" فيه خرق نابع من الخروج على المنظومة اللغوية وهو مستقبح نحويًا

ولغويا، ولابد من تصحيحه ورفضه، أما ما ورد في "3" أو ما أسماه سيوييه (مستقيم كذب) فهو إنزياح مقبول وخرق للجملة المعيارية مع الاحتفاظ بقواعد المنظومة اللغوية، فالجملة صحيحة نحويا، ولكن فيها خرق دلالي، وهو ما نسميه باللحن التداولي لا تتطابق فيه النسبة الكلامية والنسبة الواقعية الخارجية والنسبة العقلية كما يعبر البلاغيون ومن بعدهم التداوليون³³.

. الخاتمة:

ومما نخلص إليه في هذا البحث أن علم النحو، لم يكن تناولا للبنية اللغوية دون النظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة حيث اهتم بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعده منتج الخطاب، مما يُظهر أثره على البنية ذاتها، وكذلك السامع ونص الخطاب، وذلك أن اللغة، وهي موضوع النحو، تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول، ويمكن توضيح ذلك من خلال حوصلة أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

1. القراءة الأولية للجهاز المفاهيمي النحوي يعكس مدى التداخل الموجود بين البعد الدلالي والبعد التداولي الذي يظل النحو وفيما لهما.

2. تكشف القراءة التداولية للخطاب عند النحاة مدى حرصهم على جانب المعنى بمقدار حرصهم على جانب الصناعة، بمعنى أن يتم إيراد المعنى في عبارة تستوفي شرائط الصحة اللغوية والنحوية والتداولية.

3. ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه، مرتبط بالمتكلم لا بغيره، (والقصد قرينة تداولية)، ومما تظهر فيه القيمة التداولية للمتكلم من خلال القصد، توظيف الجملة الفعلية ودلالاتها وتوظيف الجملة الاسمية ودلالاتها، والقصد من التعريف والتنكير واختلاف معناها.

4. يدرس البحث التداولي المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه، لأن اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه.

5. الجملة ليست بنية جامدة، ولكنها حية متداولة بين متكلم ومخاطب، يراعي المتكلم مخاطبه باهتمام، فيقدم ما يجب تقديمه ويؤخر ما يجب تأخير، ويوجز إن كان الكلام يقتضي الإيجاز ويطنب إذا كان المقام يقتضي الإطناب.

6. عند التعمق في ظاهرة الحذف نجد أنها لا ترتبط بالصناعة فقط، بل تتجاوزها إلى أبعاد تداولية متنوعة، فالعبارة القرآنية تعرضت لكثير من العوامل من خارجها، ومن أهم هذه العوامل الاتجاهات الاعتقادية والمناسبات التي نزلت فيها وكذلك مقتضيات اللغة في صورتها المثالية.

7 . تحدث النحاة عن الوحدات اللغوية، نحو الضمائر، أسماء الإشارة، الظروف الزمانية والمكانية، وزمن الفعل ... وغيرها من الوحدات التي لا تتحدد مدلولاتها إلا بالنظر إلا عناصر المقام والعبارات التي ترد فيها، وهي بذلك ذات دلالة تداولية.

8 . يؤكد البحث التداولي باستمرار عدم كفاية المعرفة اللغوية وحدها في تحقيق التواصل، وإنما ينبغي أن تشفع بالمعرفة التداولية، (فعلى المتلقي أن يقدر في كل مكان ما يليق به) . وهكذا يتبين لنا قيمة النحو العربي في الاستعمال حيث تكون حياة اللغة العربية به ومن خلاله نستطيع تذوق معانيها وفهم مقاصدها ومراميها ولو طبق النحو العربي بطريقة تداولية وظيفية لتخلصنا من القوالب الجافة التي سيق فيها النحو العربي عند بعض الدارسين .

هذه حوصلة لهذه الورقات البحثية، والموضوع مازال يحتاج إلى دراسة وإثراء أكثر لأن النحويين القدامى لم يتركوا شيئا لغويا إلا وأولوه أهمية بالغة في دراستهم فهو لا يختلف عن البلاغة العربية من حيث ارتباطه بالسامع والمخاطب والخطاب في حد ذاته.

هوامش:

- ¹ حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقويم وتحقيق مُجدد بن الخوجة ، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 3، سنة 1986، ص 344
- ² أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، سنة 1989، ص 87 . 88
- ³ المرجع السابق، ص 88
- ⁴ أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 4 ، سنة 1997، ص 27
- ⁵ المرجع نفسه، ص 27
- ⁶ المرجع نفسه ج 1، ص 19
- ⁷ نفسه، ج 1، ص 15
- ⁸ نفسه، ج 1، ص 31
- ⁹ نفسه، ج 1، ص 31
- ¹⁰ السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق، مُجدد جاد المولى بك وعلي مُجدد البجاوي، ج 1، المكتبة العصرية صيدا بيروت، لبنان، سنة 1987، ص 39

- ¹¹ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1، المكتبة العصرية بيروت، لبنان، سنة 1991 م، ص 431
- ¹² نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 1398 هـ. 1978 م، ص 123
- ¹³ أبو عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح، عبد السلام هارون، ج 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، سنة 1988 م، ص 70
- ¹⁴ الأخفش الأوسط، معاني القرآن الكريم، تحقيق هدى محمود قراعة، ج 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، سنة 1411 هـ، 1990 م، ص 123
- ¹⁵ ابن خلدون، المقدمة، 571
- ¹⁶ ابن فارس، الصاحبي في اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشومى، مؤسسة أ. للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1963، ص 74
- ¹⁷ ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 2، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1990، ص 24
- ¹⁸ محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، ج 1، ط 2، دون بيانات أخرى، ص 14
- ¹⁹ عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد الرياض، ط 1، سنة 1984، ص 97
- ²⁰ طه عبد الرحمن، اللسان والميزان التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، سنة 1998، ص 112
- ²¹ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، ط 3، سنة 1992 م، ص 99
- ²² محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس "نحو النص" المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط 1، سنة 2001، ص 78
- ²³ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 61 وما يليها
- ²⁴ القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط 5، سنة 1980، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ص 135
- ²⁵ المرجع نفسه، ص 137
- ²⁶ المرجع نفسه، ص 13
- ²⁷ نفسه، ص 154 وما يليها
- ²⁸ القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 154
- ²⁹ نفسه، ص 207
- ³⁰ نفسه، ص 207 وما يليها

³¹ ابن الأثير، ج 2، ص 51

³² سيبويه، الكتاب، شرح وتحقيق عبد السلام وحمد هارون ج 1، ط 1، 1998، دار الجيل بيروت، ص 25 . 26

³³ فيصل مفتن كاظم، مجلة أبحاث ميسان، كلية التربية، العراق، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2006، ص 44